

الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة : قراءة في المفاهيم

E-Governance and Sustainable Development: A Reading of Concepts

1. سحنوني مصطفى .sahnouni Mustapha. مخبر علم اجتماع الاتصال والترجمة، جامعة أم البواقي sahnouni.mustapha@univ-oeb.dz

2. دنبري لطفي . denbri lotfi . جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي . denlotfi77@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/07/ 31

تاريخ الاستلام: 2021/06/08

ملخص:

لقد أدى التطور التكنولوجي الذي يميز عالمنا المعاصر إلى قفزة نوعية غير مسبوقة، اختصرت المسافات و نشأ عنها عالم افتراضي بالموازاة مع العالم الحقيقي، له من السلطة والتأثير ما يؤهله للعب الأدوار الرئيسية في توجيه قرارات الحكومات و ترشيد أساليب تسييرها و فرض معايير و قيم جديدة . و موازاة مع هذا الزخم التكنولوجي الرقمي ، ظهرت الحاجة إلى مفاهيم جديدة تسير هذا التوجه التكنولوجي الجديد كالحكومة الإلكترونية و التنمية المستدامة . وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذه الورقة البحثية التي نتعرض فيها للإطار المفاهيمي لكل من الحوكمة الإلكترونية و التنمية المستدامة و العلاقة بينهما . و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها تعدد المصطلحات التي سعت إلى تناول مفهوم الحوكمة بتعدد زوايا النظر واختلاف البيئة و النسق الاجتماعي الذي نشأ فيه المفهوم ، كما توصلت الدراسة إلى أن نجاح الحوكمة الإلكترونية كآلية تعزز التنمية المستدامة يستدعي انخراط الجميع في هذا المسعى مع توفير شروط نجاحه من بنى تحتية وثقافة رقمية و بيئة اجتماعية مساندة .

كلمات مفتاحية: الحوكمة ، الحوكمة الإلكترونية ، التنمية المستدامة.

Abstract:

The technological development that characterizes our contemporary world has led to an unprecedented qualitative leap, shortening distances and creating a virtual world in parallel with the real world, with the power and influence that qualifies it to play key roles in guiding government decisions, rationalizing its management methods and imposing new standards and values. . In parallel with this digital technological momentum, new concepts have emerged that are in line with this new technological trend, such as e-governance and sustainable development. This is what we will learn from this research paper in which we are exposed to the conceptual framework of both electronic governance and sustainable development and the relationship between them and the study reached a range of results, including the multiplicity of terms that sought to address the concept of governance in a multi-angle view and different environment and social format in which the concept originated. . The study also found that the success of e-governance as a mechanism that promotes sustainable development calls for the involvement of all in this endeavor while providing the conditions for its success from infrastructure, digital culture and a supportive social environment.

Keywords: Electronic governance; Sustainable.

مقدمة:

يشهد عالمنا المعاصر ثورة رقمية في كل المجالات، نتج عنها كم هائل من المعطيات الرقمية المتاحة على مستوى شبكات الانترنت و المنصات الرقمية و شبكات التواصل الاجتماعي . و التي عززت من فرص التواجد في عالم افتراضي يقلص المسافات و يقرب الاتجاهات و يمتلك سلطة قوية للتأثير في قرارات الحكومات وتوجيه المجتمعات و فرض قيم و أفكار جديدة. وكان من روافد هذا التحول التكنولوجي ظهور مصطلحات حديثة للتعامل مع احتياجات المواطنين المتعددة و المتزايدة ، في منحنى جعل من الحوكمة الالكترونية أحد المسارات المعول عليها لتأطير هذا النظام الرقمي و ترشيده ، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد بفعالية و كفاءة و شفافية ، من اجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين و الموظفين والأجهزة الحكومية .

الإشكالية :

إن النظرة إلى الحوكمة الالكترونية كبناء تنظيمي تفاعلي نشط يقوم على مجموعة من المدخلات و المخرجات، قد حيد من التعاملات التقليدية للحكومات ذات الطابع البيروقراطي وخاصة السلبية منها، إلى نشاط ايجابي ديناميكي مع المواطنين و مؤسسات الأعمال، من خلال إضفاء الفعالية على الخدمات الحكومية و تقديمها إلى المواطنين بطريقة أسهل و أحسن و ضمان الوصول إلى قدر اكبر من المعلومات و إتاحتها عبر شبكات الانترنت و نظم الاتصال المختلفة. و أصبحت الحوكمة الالكترونية استثمار له عوائد ملموسة، سواء ما تعلق بتخفيض التكاليف أو زيادة الكفاءة الإنتاجية أو الشفافية في المعاملات و ضمان استمرارية التطوير و التحسين في تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين و هو من صميم أهداف التنمية المستدامة ،الرامية إلى تلبية حاجات المجتمعات الحالية، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها .

لقد عرف مفهوم التنمية المستدامة هو الآخر توسعا كبيرا ، ليشمل معاني الحرية و المساواة و الحق في اكتساب المعرفة و التكنولوجيا ، زيادة على الوفرة المادية ، فهي تسعى إلى الاهتمام بحياة الإنسان و البيئة و المجتمع ، من خلال الاستعمال العقلاني للموارد ، كما تركز على البعد الاجتماعي بحيث يستطيع الفقراء الحصول بنفس الإمكانات على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية .

إن تحقيق الاستدامة في التنمية و الاستمرارية في القدرة على تحقيق النمو، يقتضي ترشيد في استعمال الموارد النادرة و حوكمة تمكن من تشغيل كافة طاقات المجتمع بطريقة مثلى تستند إلى الكفاءة والفعالية . وهنا يظهر دور الحوكمة الالكترونية كضامن أساسي لتحقيق النمو، خاصة مع التوسع الرقمي وما صاحبه من سيطرة تكنولوجيا المعلومات على كافة مجالات الحياة ، عوضت في الكثير من الأحيان الأساليب التقليدية الجامدة . و من هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتلقي الضوء على مفهوم الحوكمة الالكترونية و التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة . و كيف يمكن أن تساهم الحوكمة الالكترونية في استدامة التنمية ، ليتم صياغة الإشكالية وفق السؤال التالي :

ما هو مفهوم الحوكمة الالكترونية في مجال التنمية المستدامة ؟ و يتفرع عنه الأسئلة التالية:

ما هو مفهوم الحوكمة الالكترونية ؟

ما هو مفهوم التنمية المستدامة ؟

ما هي أهمية الحوكمة الالكترونية للتنمية المستدامة ؟

أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم الحوكمة الالكترونية

- توضيح مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها .

– إبراز أهمية الحوكمة الإلكترونية للتنمية المستدامة.

– تقديم توصيات تساهم في تعزيز دور الحوكمة الإلكترونية كألية لتحقيق التنمية المستدامة.

و لمقاربة المشكلات المطروحة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يسمح بوصف الظاهرة وتحليل العلاقة بين متغيراتها .

1 - مفهوم الحوكمة الإلكترونية : قبل التطرق إلى مفهوم الحوكمة الإلكترونية ، نعرض على تعريف الحوكمة و مبادئها .

1. تعريف الحوكمة :

لغة : يعود أصل كلمة الحوكمة إلى الفعل الإغريقي KUBERNAN ، حيث كانت تعبر عن قدرة ريان السفينة الاغريقية في قيادتها وسط الأعاصير و الأمواج. و ما يتميز به من صفات نبيلة تجعله يحافظ على أرواح و ممتلكات الركاب، بحيث كان يطلق على الربان الذي يعود بالسفينة إلى ميناء الإفلاق مع الركاب سالما (good governor) ، التي تعني المتحكوم الجيد¹. أما في اللغة العربية فلا توجد ترجمة تنطبق تماما على كلمة الحوكمة بمعنى كلمة (Governance). فقد أطلق عليها الحاكمة و الحكم الراشد و الحكم التشاركي وغيرها من المصطلحات و في عام 2003 قام مجمع اللغة العربية باعتماد مصطلح الحوكمة كترجمة للمصطلح الانجليزي (Governance).و الذي يعني تدعيم نشاط الشركة و متابعة أداء القائمين عليها، و إذا القينا نظرة على معاجم اللغة العربية نجد الفعل حكم يشير إلى:

المنع: نقول حكمت فلان أي منعته. ومنه جاءت حكمة الدابة و هي التي توضع على فمها لمنعها من التهام ما لا يريد

الراكب، كما يقال للحاكم، لأنه يمنع الظالم من الظلم .

الحكمة: وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب.

الحكم: بمعنى السيطرة أي وضع الضوابط و القيود التي تتحكم في السلوك.

الحوكمة اصطلاحا: لقد تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم .و من بينها نذكر التعريف الذي جاء به البنك الدولي ، حيث يشير أن الحوكمة هي " الحكم الراشد المرادف للسير الأمثل، الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الموجهة للدول و الشركات، التي تشكل في الإصلاحات الهيكلية المسيرة من الأعلى إلى الأسفل².

و قد عرفت على أنها « مجال النشاط الذي يغطي تصميم السياسة، اتخاذ القرار، التنسيق، التحكيم، من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات³»

ومنهم من نظر للحوكمة من الناحية الاجتماعية والأخلاقية ، فركز على دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

العادلة، والحرص على حماية البيئة، و العمل على أخلفة تصرفات مؤسسات الأعمال⁴

أما مصطلح الإلكترونية فيعني اجتماع الحاسوب مع شبكات الاتصال⁵ .

1-2- مبادئ الحوكمة:

ترتكز الحوكمة على مجموعة من المبادئ التي تؤهلها لتحقيق أهدافها بفعالية و التي تتمثل في⁶:

الشفافية: و تعني حرية المعلومات و نشرها و حق الجميع في تدولها و الاستفادة منها من خلال الآليات و

القوانين و التشريعات التي تسمح بترسيخ مبدأ حرية التعبير و الوصول إلى مصادر المعلومات بسهولة.

المساءلة: و بقصد بها وجود اطر قانونية تسمح بمراقبة المسؤولين و محاسبتهم على أعمالهم و إمكانية إقالتهم

في حال الإخلال بمهامهم. و الرقابة الفعالة تستوجب وجود شفافية عالية.

المشاركة الفعالة: وتكون بمشاركة الجميع قيادة و جمهور في إعداد القرارات و تنفيذها عن طريق إرساء مناخ

ديمقراطي يضمن التداول السلمي على السلطة و سيادة القانون.

التمكين : من خلال تعزيز قدرات الأفراد و الجماعات في تقديم الاقتراحات البناءة و الابتعاد عن نهج الإقصاء و التهميش و تدعيم المشاركة الفعالة للجميع في تحقيق الأهداف المشتركة .

الإدارة المالية: من خلال وجود نظام مالي شفاف يسمح بمراقبة مصادر الأموال و أوجه إنفاقها و محاسبة فعالة تعمل على تقديم صورة أنية عن حالة المؤسسات و سلامة إنفاقها. و تعدد مصادر التفتيش و المراقبة .
حكم القانون: و يتم ذلك من خلال وجود بنية قانونية و قضائية مستقرة تعمل على سيادة القانون و ضمان المعاملة المتساوية للجميع أمام أحكامه. كما تعتمد على جودة النصوص القانونية و مراعاتها لمقتضيات البيئة التي تحكمها.

ترشيد اتخاذ القرار: و يتم ذلك عبر الالتزام بإجراءات عقلانية و رشيدة أثناء عملية اتخاذ القرار من خلال إشراك الجميع في مناقشة القرار قبل اتخاذه و اللجوء إلى آراء الخبراء المختصين في موضوع القرار. و إزالة المعوقات التي من شأنها عرقلة تنفيذ القرار .
فعالية المؤسسات: و يقصد بها قدرة المؤسسة على استغلالها لمواردها من اجل تحقيق أهدافها بفعالية و كفاءة. و اتباعها لأنظمة التسيير الرشيد .

3-1- تعريف الحوكمة الإلكترونية :

يتشكل مصطلح الحوكمة الإلكترونية من كلمتين الحوكمة و الإلكترونية . وهو حديث النشأة نسبيا فهو و ليد عصر الرقمية ، و منهم من يرى في الحوكمة الإلكترونية الاعتماد على التكنولوجيا في مجمل العمليات التي تقوم بها الحكومات، من خلال إشراك المواطن في هذه العمليات و السماح له بالاستفادة من هذه الخدمات عبر شبكة الانترنت ، فهي أسلوب يعتمد على تغير طريقة التعامل بين السلطات العمومية والإدارات وتطوير الجودة الشاملة لاتخاذ القرارات و المشاركة⁷. كما يعرفها باكوس Backus على أنها تطبيق الوسائط التكنولوجية في التفاعل بين الحكومة و المواطنين. و الحكومة و الشركات، لتحسين الديمقراطية و مختلف الأعمال الأخرى التي تقوم بها الحكومات.⁸

4-1- خصائص الحوكمة الإلكترونية :

تسعى الحكومات إلى تقديم خدمات أفضل ، من خلال استخدام التقنية و تكنولوجيا الاتصالات و تخفيض التكاليف وهذا ما توفره الحوكمة الإلكترونية ، التي من بين خصائصها :⁹

- تجميع كافة الأنشطة و الخدمات المعلوماتية على موقع واحد في الانترنت.
- تحقيق السرعة و الفعالية في الأداء و الانجاز بين الدوائر الحكومية و داخل كل إدارة على حد .
- توفير اتصال دائم مع المواطنين كافة أيام الأسبوع خلال السنة.
- القدرة على تأمين كافة الاحتياجات من المعلومات و الخدمات للمواطنين.
- تحقيق أفضل العوائد من النشاطات الحكومية .
- تقليل اللجوء إلى العمل الورقي .
- الشفافية في التعامل .
- كسر الحواجز الجغرافية و القدرة على الدفع .

5-1- أهداف الحوكمة الإلكترونية : للحكومة الإلكترونية عدة أهداف نذكر منها :

- تقديم خدمة سريعة و غير مكلفة للمواطنين و تمكينهم من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا¹⁰ .
- تحقيق الاتصال الفعال و محاربة التعقيدات غير مجدية¹¹ .

- خلق بيئة عمل أفضل من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وتوفير بنية تحتية تساعد في تيسير العمل وتحقيق الانسيابية و التفاعل¹² .
- تعزيز مجتمع المعرفة و ردم الفجوة الرقمية .

1-6- أهمية الحوكمة الإلكترونية :¹³

تقوم الحوكمة الإلكترونية على ثلاثة عوامل أساسية و هي : المساءلة و الشفافية و الحكم الرشيد . وجاءت بعد تفشي ظاهرة الفساد المالي و الإداري ، فكانت احد العلاجات الناجعة للتقليل من انتشار الفساد، فهي تعمل على تسهيل تدفق المعلومات و علانيتهما عبر مختلف وسائل الاتصال ، كما تسهل من عملية الاتصال بين المواطنين و صناع القرار في الأجهزة الحكومية، مما يساعد على تطويق الفساد و محاربته و تشجع الانفتاح على الجمهور وهذا من شأنه تعزيز المساءلة و حشد التأيد للسياسات المتبعة¹⁴ .

1-7- فوائد الحوكمة الإلكترونية :¹⁵

إن تبني الحوكمة الإلكترونية كنظام عمل من شأنه أن يفتح مجالات لمشاركة الأفراد و المتعاملين في بناء اقتصاد يقوم على المعرفة و ترسيخ الشفافية و الكفاءة و الفعالية في أداء المهام المسندة للمؤسسات الدولة و المؤسسات الاقتصادية و غيرها من المنظمات و من بين الفوائد التي تقدمها الحوكمة الإلكترونية نجد :

- انفتاح الحكومات و المؤسسات على مواطنيها .
- تدعيم الاتصال التفاعلي بين المجتمع و مؤسساته .
- الفعالية و الكفاءة في استخدام موارد المؤسسات و الحكومات .
- ترشيد نفقات المنظمات .
- توفير الخدمات بصفة آلية من خلال توسيع الأتمتة ونشر الشفافية في المعاملات و مكافحة الفساد .
- إشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات .

1-8- نماذج تطبيق الحوكمة الإلكترونية :

الإدارة الإلكترونية:

أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم بشكل كبير في تطوير الخدمات العمومية في مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى رفاهية المواطن و توفير وقته . و تطور أداء الخدمة العمومية من الأداء التقليدي الذي يستلزم الحضور الشخصي للمواطن لاستفادة من الخدمة المقدمة إلى المنصات الافتراضية التي قلصت المسافات و مكنت الأفراد من قضاء معاملاتهم عن بعد ، كما عملت على إنشاء أنظمة معلوماتية تساعد على التوثيق الآلي لحاضر و مستقبل المؤسسات و تسهيل تدفق المعلومات إلى مصادر القرار و ضمان التنسيق بين مختلف الهيئات الإدارية من أجل تبادل المعلومات تقديم خدمة عمومية يشترك فيها الجميع .

الديمقراطية الإلكترونية:

إن تبني مفهوم الحوكمة الإلكترونية يهدف إلى ضمان المشاركة الموسعة للمواطنين في الحياة السياسية و الاجتماعية و استخدام تكنولوجيا المعلومات وهو ما من شأنه أن يسهل هذه العملية و يحقق الشفافية عن طريق الديمقراطية الإلكترونية التي تمكن من ممارسة الديمقراطية بغض النظر عن التواجد المكاني أو الزماني أو غيره من العوائق التقليدية .

الخدمات الإلكترونية:

و تعني استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين و نميز هنا بين الخدمات العامة التي تقدمها الوكالات و الهيئات التابعة للدولة ك تقديم معلومات أو تنزيل استمارات، إضافة إلى الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص بما في ذلك من التجارة الإلكترونية والخدمات المالية.

2 - مفهوم التنمية المستدامة :

يشار إلى التنمية المستدامة بعدة مصطلحات ، منها التنمية التضامنية و التنمية البشرية و التنمية المتواصلة و التنمية و الايكولوجية ، و تم توحيد هذه المصطلحات في تسمية التنمية المستدامة .و قد تبلور هذا المفهوم بشكل رسمي ، خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 ، تزامنا مع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية المسماة بلجنة بورتلاند سنة 1987 ، التي عرفت بها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة ، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تحقيق احتياجاتها¹⁶.

كما عرفت على أنها " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة، من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تسمح بتحقيق نمو مطرد للقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.¹⁷ ، كما عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها " التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول¹⁸. و من خلال تحليلنا لهذه التعريفات يمكن أن نلاحظ أنها تشترك في العناصر التالية:

- البعد الاجتماعي للعملية التنموية، فهي تسعى إلى تلبية حاجات المجتمع.
- التضامن بين مختلف مكونات المجتمع في الوقت الحاضر و في المستقبل.
- استمرارية النمو، فهي تعمل على ضمان نمو متواصل للاستجابة لحاجات المجتمع المتزايدة.
- العدالة في توزيع الاستفادة من ايجابيات التنمية المستدامة حيث يستفيد من ايجابياتها الجميع حتى الفقراء .

2-1- أبعاد التنمية المستدامة :

اختلف الباحثون في تحديد الأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة ، فمنهم من يرى "أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي ، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد¹⁹. و منهم من يرى أنها تقوم على الربط العضوي بين الاقتصاد و البيئة و المجتمع²⁰ . و عليه فان التنمية المستدامة تشمل ثلاث أبعاد أساسية يوضحها الجدول التالي :

جدول يبين أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
نمو اقتصادي مستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: ²¹.

و هناك من يضيف إلى هذه الأبعاد البعد التكنولوجي أي " انه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي" ²².

فاستخدام تكنولوجيا تساعد على نظافة البيئة و ترشد من استعمال الموارد، من شأنه أن يحافظ على هذه الموارد و يحافظ على النظام البيئي و يضمن استدام الاستفادة من هذه الطاقات.

أنواع الاستدامة: يصنف الباحثين أنواع الاستدامة بنفس التصنيف للأبعاد الثلاثة و هي: ²³

الاستدامة الاجتماعية: وتعني القدرة على توفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع من صحة و سكن و أكل و التعليم والاستفادة من الخدمات و السلع. وحقهم في المشاركة السياسية وهذا ما يستدعي تلاحم النسيج المجتمعي و بعده عن الصراعات و التصادمات التي تحول دون تحقيق العدل و المساواة في الأوساط الاجتماعية و محاربة الفقر و ما ينتج عنه من ظواهر سلبية .

الاستدامة البيئية: و هي العمل على حماية و تنمية الثروات الأساسية و الضرورية لحياة البشر من ماء و هواء و ارض و ضمان التنوع البيولوجي و محاربة التلوث البيئي ، من خلال الاستغلال العقلاني لهذه الموارد و ضمن الحدود التي تسمح بالحفاظ على النظام الطبيعي و عناصر تجديده .

الاستدامة الاقتصادية: و تعني المحافظة على القدرات الإنتاجية و ضمان توفيرها و استمرارها في الإنتاج من جيل إلى آخر من خلال الحرص على :

- استخدام الموارد بكفاءة عالية و محاربة التبذير .
- عدم تجاوز حد الاستهلاك الذي يحول دون إعادة تجديد تلك الموارد.
- تجنب استخدام الموارد غير قابلة للتجديد أو التقليل من استهلاكها.
- الاستخدام الأقصى للموارد المتجددة .

3 - أهمية الحوكمة الإلكترونية في التنمية المستدامة :

لاشك أن الاهتمام بالحكومة الإلكترونية ، من خلال تشجيع استعمال تكنولوجيا الاتصالات و نظم المعلومات المختلفة ، من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة و هذا ما يؤثر ايجابيا على تطوير البيئة الاجتماعية ، من خلال تنمية قدرات الإنسان للسيطرة على الطبيعة و تحقيق الكفاءة الإنتاجية فالتنمية المستدامة لا ترى في الإنسان مورد أو طاقة أو عنصر من عناصر الإنتاج ، بل هو كائن أخلاقي يملك قوة الإبداع و المشاركة الايجابية في استثمار بيئته و تطبيق الحوكمة الإلكترونية يساعد على ترسيخ مبادئ الحكم الراشد ²⁴ . من خلال ما توفره من تكنولوجيا اتصالات و شبكات الانترنت ، التي تتيح الوصول إلى المعلومات بكل سهولة و عدالة . و يوفر البريد الإلكتروني مساحات للاتصال آمنة و سريعة ، مما يسمح بتعزيز فرص المشاركة في التسيير و تقديم الملاحظات و الانتقادات للمسؤولين ، كما رسخت تطبيقات الإعلام الآلي العدالة و المساواة بين الجميع في الاستفادة من مختلف الخدمات . كما أنها أصبحت موردا هام من موارد التنمية ، مما شجع الدول على إنشاء بنوك للمعلومات لتخزينها و استعمالها كأدوات تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات بعد إجراء المقارنات اللازمة . و تساهم الحوكمة الإلكترونية في محاربة الفساد المالي و الإداري و محاربة الرشوة و غيرها من الظواهر الاجتماعية السلبية ²⁵ . و تعمل على تحسين و تبسيط نوعية الخدمات المقدمة، من خلال إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات عبر بوابة واحدة و وضع شبكات و أنظمة تربط بين مختلف الهيئات الحكومية. وتوفير بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات يعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و هذا ما نلاحظه في الدول المتقدمة ، التي حققت نموا اقتصاديا كبير باعتمادها على الحوكمة الإلكترونية . و تعتبر سنغافورة كأحسن مثال على ذلك لاعتمادها الحوكمة الإلكترونية في تسييرها ²⁶ .

خاتمة:

بناء على ما سبق فإن الحوكمة الإلكترونية كمفهوم حديث نسبياً قد كان محل نقاش العديد من المفكرين و كل قد نظر إليه من زاوية معينة ، إلا أن أغلبهم يشيد بفعالية هذا النظام ، الذي اثبت جدارته خاصة في الدول المتقدمة و هو ما يفرض على الدول السائرة في طريق النمو العمل على اللحاق بركب الحوكمة الإلكترونية ، من خلال تدارك التأخير في انجاز البنيات التحتية التي تحتضن الحوكمة الإلكترونية وتنمية الكادر البشري ، الذي يعتبر الفاعل الأساسي في نجاح الحوكمة .بالإضافة إلى الإطار القانوني الذي يحدد قواعد السير و يضمن الشفافية وقبل هذا و ذاك فإن نجاح الحوكمة الإلكترونية مرهون بوجود بيئة و ثقافة تشجع النزاهة و الشفافية و تحارب الفساد و الرشوة ، الذي هو من صميم أهداف الحوكمة ، فالإنسان هو الذي يسخر الأنظمة المسيرة و التقنية ، فإذا صلحت أفكاره و سلوكه و توحدت مع ما توفره الحوكمة من مزايا، كان لذلك الأثر البالغ في استدامة النمو ورفاهية البشر . و في الأخير يبقى وعي المواطنين بضرورة اعتماد الحوكمة كأسلوب لتسيير الشأن العام و انخراطهم في هذا المسعى ، هو الكفيل بتحقيق عوامل نجاحه و الاستفادة من مزاياها.

و في ختام هذه الورقة البحثية رأينا أن نعرض بعض التوصيات التي من شأنها تفعيل عمل الحوكمة الإلكترونية وترسيخها :

- العمل على انخراط المواطن في الحوكمة الإلكترونية من خلال تشجيعه على استعمال المنصات الرقمية و نشر ثقافة الرقمنة في أوساط المجتمع و تقديم تحفيزات في هذا الشأن .
- فتح المجال للمنصات الرقمية التي تساعد المواطن على التعبير عن احتياجاته كما تعتبر متنفساً لعرض مشاكله و تقديم اقتراحاته.
- اتخاذ إجراءات تحفيزية لتعميم نشر التعاملات الإلكترونية من خلال تعديل الإطار القانوني ورفع القدرة الاستيعابية للشبكات الإلكترونية و التخفيضات الجبائية على الخدمات و المعاملات الإلكترونية .
- الإسراع في ربط الهيئات الحكومية بالشبكات الرقمية الخارجية و البينية وتوسيع بناء البنيات التحتية لتكنولوجيا المعلومات بما فيها بنوك المعلومات الحاضرة للحوكمة لالإلكترونية .
- وضع برامج و هيأت مسئولة عن تأمين الشبكات الرقمية ، و بنوك المعلومات من اجل تعزيز ثقة المواطن في الانخراط في مسعى الحوكمة الإلكترونية .
- الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال مع تحيينها وفقاً للإمكانات و الثقافات المحلية .
- تشجيع استعمال التكنولوجيا الرقمية في المواعيد الانتخابية لتكريس الشفافية و زيادة ثقة المواطن في مؤسساته الحكومية.
- نشر ودعم الأخلاقيات المهنية التي تسعى للحفاظ على المال العام و تعزيز الولاء للمنظمة .
- فتح المجال للفاعلين في المجتمع و تأطيرهم للمساهمة في مراقبة المال العام و المشاركة باقتراحاتهم في تفعيل أداء المؤسسات .
- فتح قنوات الاتصال الإلكتروني مع المواطنين لتمكينهم من الاطلاع على أعمال الحكومات و المعاملات التي تقوم بها المؤسسات بكل شفافية .
- تشجيع الدراسات البحثية الجامعية و المؤتمرات التي تعالج ظاهرة الحوكمة الإلكترونية و الحكم الراشد و الاستفادة من اقتراحاتها في هذا المجال .

- الهوامش:

- ¹ حسين، عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح على العمليات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدانمارك، 2012، ص 08.
- ² محسن احمد الخضيري، حوكمة الشركات، ط 1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2005، ص 54
- ³ Misuraca, G. renouveler la gouvernance a l ère du numérique télescope. revue d'analyse comparées en 17 administration publique, vol 18, n 1-2, . 2012 pp. 21-43.
- ⁴ محمد حسن، يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة إلى نمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، 2007، ص 15
- ⁵ محمد، الصيرفي، المرجع المتكامل في الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 23
- ⁶ سليمة بن حسين، الحوكمة دراسة في مفهوم، مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، العدد 10، جانفي، 2015، ص 187-191.
- ⁷ El.Megder, C. B, L'e-Gouvernement et la Modernisation du Secteur Public ,3rd International Conférence: Sciences of Electronic Technologies of Information and Telecommunications- SETIT. Tunisia, tunisia, 2005, p 80.
- ⁸ Michiel Backus: «E - Governance and Developing Countries: introduction and examples »,RESEARCH REPORT, N° 3, 2001.
- ⁹ مريم، خالص حسين، الحوكمة الالكترونية، بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 445.
- ¹⁰ عبد الوهاب، سمير، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي و البلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، مداخلة في ملتقى الحكم المحلي و البلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة. الإسكندرية، مصر، 2008، ص 70.
- ¹¹ حجازي، عبد الفتاح بيومي، الحوكمة الالكترونية و نظامها القانوني، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2004، ص 100.
- ¹² الهوش، أبو بكر محمود، الحوكمة الالكترونية الواقع والأفاق، ط 1، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر، 2006، ص 118.
- ¹³ سومية تبة، الحوكمة الالكترونية - بين الواقع والمأمول- الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، حالة البلدان العربية، 2014، ص 7.
- ¹⁴ الرفاعي، سحر قدوري، الحوكمة الالكترونية و سبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، بغداد، مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد السابع، 2009، ص 309.
- ¹⁵ فاتح احمية، الحوكمة الالكترونية إطارها المفاهيمي و التنظيمي، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، حالة البلدان العربية، 2014، ص 09.
- ¹⁶ العايب، عبد الرحمان، التحكيم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 11.
- ¹⁷ ماجدة أبو زنت و عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، كانون الثاني (جانفي)، 2009، ص 23.
- ¹⁸ ماجدة أبو زنت و عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، 2009، ص 23.
- ¹⁹ عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار صفاء، 2006، ص 39.
- ²⁰ باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط 1، عمان، الأردن، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص 189.
- ²¹ عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنت، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد 1، جانفي (كانون الثاني) 2008، ص 177.
- ²² عثمان محمد غنيم و ماجدة احمد ابو زنت، مرجع سابق، 2006، ص 45.
- ²³ العايب، عبد الرحمان، مرجع سابق، 2011، ص 37-39.
- ²⁴ Lisa M, Lowery Developing a Successful E-Government Strategy, UNPAN, 2002, p 05

مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات
(نوفمبر 2021) / ص 269-278
الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة : قراءة في المفاهيم
²⁵ يحيى محمد أبو مغايش، الحوكمة الإلكترونية : ثورة على العمل الإداري التقليدي، الرياض، العبيكان للنشر والتوزيع
2004، ص 5.
²⁶ يحيى محمد أبو مغايش ، مرجع سابق ، ص 5.